ايد لا كالنون وعلى ما اي عن الذي يقوم مقامه اي التنوين في الانقطاع كنون التثنية والجمع وانما
شرط التجريد عن التنوين لان الاضافة توجب اتصال المضاف بالمضاف اليه وهي علامة الانقطاع
فبين اثريهما والانفصال تنافيا مناقضات واما التجريد عما يقوم مقام التنوين لانهما عوض عن ذلك التنوين
فقط او عن الحركة فقط او عنهما على الاختلاف التي ذكرناه في صدر الكتاب تأمل فنعني الجملة يجب تجريد
المضاف عن التنوين وما يقوم مقامه لان نايب الشيء له حكم المنوب نحو جاءني غلام زيد اصله غلام
بالتنوين ثم لما اضيف اسقط الاضافة التنوين فصار غلام وكذا قوله غلاما زيد اي اصله
غلامان سقط النون لاجلها وكذا قوله مسلمو مصر اصله مسلمون سقط النون للاضافة
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعل المعرفة علما في نحو النجم والثريا وعلم الفقه وابن
عباس في لزوم تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان هذه الامثلة تعريف المعرفة
بل فيها زوال التعريف وهو تعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف با
لعلمية فانها صارت اعلاما لا يبقى فيها الاشارة الى معلوم منها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف صرح به في الضيائية واعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف
الجر لا بظهوره لانه ليس مضاف ومضاف اليه اصطلاحا ايضا فيكون منقسما الى القسمين كما مر
قيل هذا التقسيم باطل لعدم وجود حرف الجر مقدرا في الاضافة اللفظية والمصنف قسم الاضافة التي بتقدير
حرف الجر الى الاضافة المعنوية واللفظية اجيب عنه بان الاضافة اللفظية محمولة على
المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الاضافة فينبغي ان لا تخالف الاصل
بان تختص بالفعل او يعم الاصل بان يكون في الاسم والفعل فاذا لم يكن مخالفا اعطي حكم الاصل فيكون
حرف

حرف الجر مقدرا فيه واجاب بعض الفضلاء عنه بان الصفة لا تخلو اما ان يكون صفة مضافة الى
الفاعل نحو زيد حسن الوجه فهي بتقدير من اي من حيث الوجه وان كانت الصفة مضافة الى المفعول
فهي بتقدير اللام نحو ضارب زيد تقديره ضارب لزيد ففي الجملة لا تخلو من تقدير حرف الجر وانه لم يبين
المصنف لكتابه ولا في كتب غيره ولا في شروحهم فان قيل فعلى هذا يكون للتخصيص فلا يصح قوله
فيما بعد ولا يفيد الا تخفيفا واجيب عنه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة لا بالاضافة
فلا يكون مما افاده الاضافة فصح قوله ولا تفيد الا تخفيفا على قسمين معنوية اي منسوبة
الى المعنى ولفظية اي منسوبة الى اللفظ وانما قدم المعنوي على اللفظية مع ان اللفظ
اصل بالنسبة الى المعنى لان المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيجيء عن بعد وهذا التقسيم
باعتبار نسبتها الى المعنى واللفظية الى اللفظ فقط اما المعنوية اما التفصيل لسبق اجماله
فهي علامتها ان يكون المضاف غير صفة وانما قدر لفظ علامتها ليصح الحمل والا لم يصح حمل الكون
على الاضافة تأمل مضافة بالجر على انه صفة صفة في تشتمل لما كان المضاف اسما جامدا
نحو غلام زيد لكون المضاف غير صفة ولما كان المضاف صفة لكنه غير مضافة الى معمولها نحو
مصارع مصر وكريم البلد لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضا فهي اي الاضافة المعنوية
من حيث النسبة بين المضاف والمضاف اليه على ثلثة اقسام وان كان العقل يقتضي ان
يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احدها
نسبة مباينة وثانيها نسبة متساوية وثالثها نسبة اعم مطلق ورابعها نسبة اخص مطلق وخامسها
نسبة عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة المساوي الى المساوي ممتنع وكذا اضافة ا
لخاتم الفقه

Copyright © King Saud University